

Distr.: General
5 February 2002

الجمعية العامة



الدورة السادسة والخمسون
البند ٩٧ (ج) من جدول الأعمال

قرار اتخذته الجمعية العامة

[بناء على تقرير اللجنة الثانية (A/56/560/Add.3)]

١٩٠/٥٦ الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ١٦٥/٤٨ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣، و ٩٥/٤٩ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، و ١٢٢/٥٠ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، و ١٧٤/٥١ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦، و ١٨٦/٥٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، و ١٨١/٥٣ المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨، و ٢١٣/٥٤ المؤرخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، و ١٩٣/٥٥ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ٢/٥٥ المؤرخ ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ والمعنون "إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية"،

وإذ تشير إلى خطة التنمية^(١) والأحكام ذات الصلة المتعلقة بمتابعتها وتنفيذها وإلى الحاجة إلى حفز التعاون الاقتصادي الدولي

لأغراض التنمية من أجل متابعة الخطة بفعالية،

وإذ تؤكد من جديد ما لاستمرار الحوار، الذي يقام استجابة لمقتضيات التضامن والمصالح والمنافع المتبادلة والاعتماد المتبادل

الحقيقي وتقاسم المسؤولية والشراكة، من أهمية في تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية،

وإذ تسلّم، في هذا السياق، بضرورة قيمة بيئة مواتية وانتهاج سياسة اقتصادية سليمة على الصعيدين الوطني والدولي،

وإذ تلاحظ الحاجة إلى كفاءة قيام منظومة الأمم المتحدة على نحو متنسق ومتكامل بمتابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات ومؤتمرات

القمة الرئيسية التي تعقدها الأمم المتحدة،

١ - تؤكد من جديد أهمية استمرار الحوار البناء والشراكة الحقيقية من أجل زيادة تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي

لأغراض التنمية؛

(١) القرار ٢٤٠/٥١، المرفق.

- ٢ - تطلب إلى الأمين العام أن يقوم، بالتشاور الوثيق مع الحكومات ومع جميع أقسام منظومة الأمم المتحدة ذات الصلة وغيرها من الأطراف المعنية صاحبة المصلحة، باقتراح طرائق إقامة هذا الحوار البناء وهذه الشراكة الحقيقية، وتحديد طبيعتهما، وتوقيتهما المناسب، تعزيزا للتعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية، لكي تنظر في ذلك الجمعية العامة في دورتها السابعة والخمسين؛
- ٣ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والخمسين، في إطار البند المعنون "التنمية المستدامة والتعاون الاقتصادي الدولي"، البند الفرعي المعنون "الحوار الرفيع المستوى بشأن تعزيز التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية عن طريق الشراكة"، وتطلب إلى الأمين العام أن يقدم إليها في تلك الدورة تقريراً موحداً عن تنفيذ هذا القرار.

الجلسة العامة ٩٠

٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١